جـــامعة - د-" مولاي الطاهر "بسعيـــدة.

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

آفاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة

(دراسة حالة)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص سياسات عامة و التنمية

من إعداد الطالب:

درار محمد

إشراف الأستاذ:

د. يتيم محمد

لجنة المناقشة:

أ. جمال زيدان	جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –	رئسيـــاً
أ. يتيم محمد	جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –	مشرفا مقرراً
أ. عتيق الشيخ	جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –	عضو مناقشاً

السنة الجامعية

1435هـــ– 1436هـ/ 2014م– 2015م

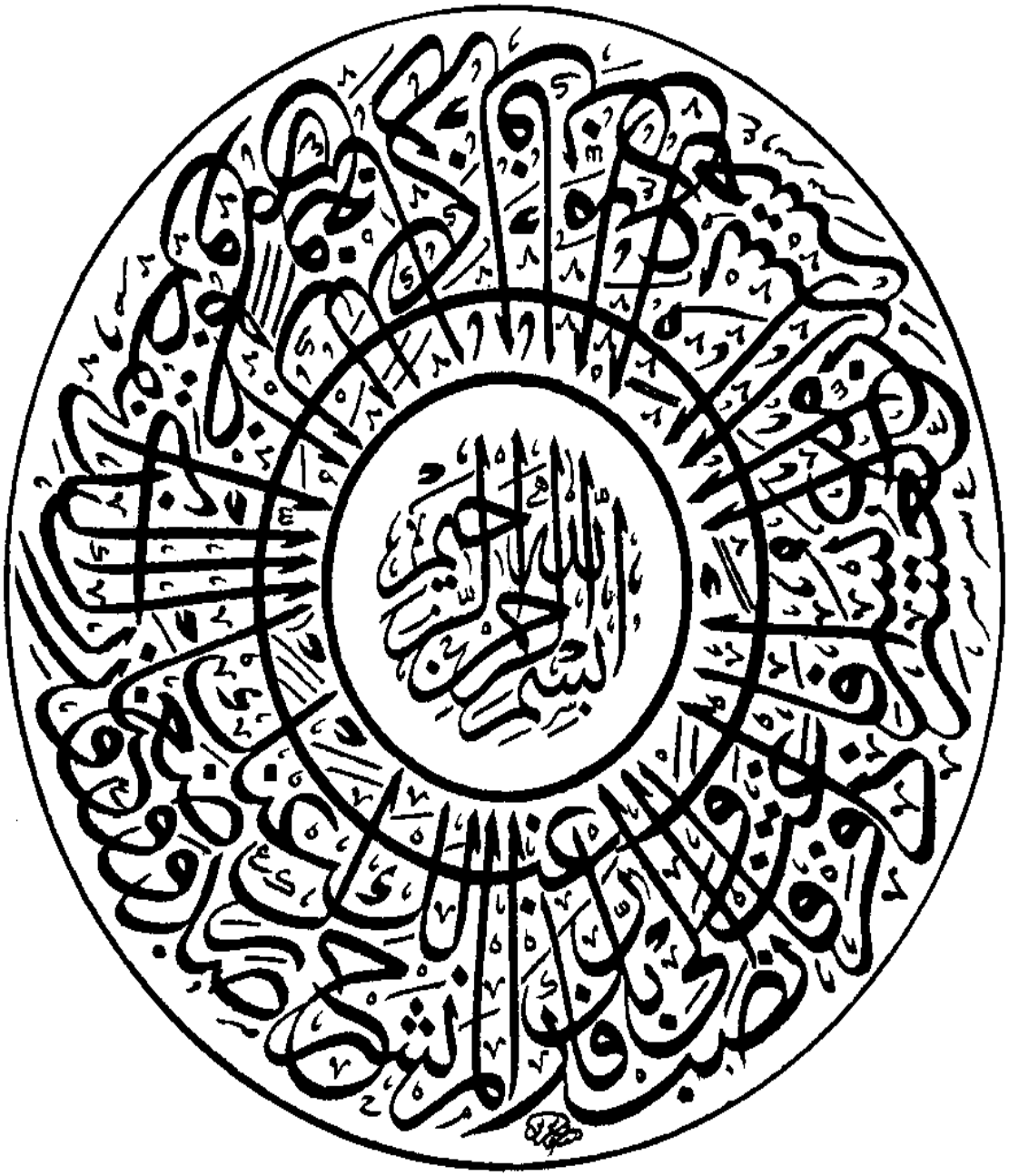
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

مصداقا لقول سيدنا محمد (ص)"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أشكر الله عز وجل الذي أعانني بفضله على أنجاز هذا العمل المتواضع كما أتقدم بشكر والتقدير للأستاذ الدكتور يتيم محمد الذي تفضل مشكورا بالأشراف على عملي هذا، وما قدمه لي من نصائح وإرشادات قيمة في سبيل انجاز هذه الدراسة ، كما اشكر كل من كان له الفضل في إتمام هذه العمل ولو بالكلمة الطيبة

إهداء

إلى من لا ينكر فضلهما إلا جاحد جاهل إلى من انتظر نجاحي طويلا إلى من وقف معي دوما ونعمت بحسن تربيتهما إلى أبواي العزيزين أطال الله عمرهما وأدام صحتهما

إلى جميع أصدقائي وجميع إخوتي وأخواتي كروم، أسماء،خديجة،حسين ،عبد الحميد ،و جميع أبنائهم وخاصة أختي هجيرة التي ساعدتني طوال حياتي الدراسية وكانت تسهر على نجاح مسيرتي الدراسية حفظها الله وأطال عمرها

محمد

مقدمة عامة

المقدمة العامة :

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي التي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام، لا سيما في ظل تغير دور التي يمكن التحكم عنها الى حد كبير أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية

والجزائر كغيرها من الدول وجدت نفسها غداة الاستقلال أمام مشاكل التخلف الموروثة عن الحقبة الاستعمارية وكحل مقترح حينها تم اعتماد أسلوب التخطيط المركزي كأداة لتحقيق التنمية الوطنية، هذا الأسلوب لم تراعي فيه خصوصيات كل منطقة بل كان شموليا مما أد الى نتائج سلبية انعكس على حياة المواطن وزادت في تفاقم اللازمة.

ان الجزائر اليوم تسعى جاهدة الى تحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفتها .هذه التنمية لا يمكن تجسيدها بالانطلاق من الجزء الى الكل ومن القاعدة نحو المركز واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها

ولتجسيد هذه التنمية اعتمدت الجزائر مبدأ اللامركزية في التسيير والذي يقوم على وجود جماعات محلية منتخبة التي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية ويتضح ذلك جلبا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية (الولاية البلدية) عبر الاصلاحات القانونية وذلك في كافة المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي تصب معظمها في منح الولاية الاستقلالية المالية والوجود القانون المستقل.

لكن ورغم كل هذه المجهودات إلا ان الواقع المالي من جهة وقلة التأطير من جهة أخرى فرض العكس، وبين الطابع البيروقراطي للمركزية في الجزائر جعل دور الولاية ضيقا في مجال التنمية المحلية، حيث بقت الدولة هي المسؤول الوحيد عن التنمية المحلية عن طريق التدخل المباشر في مجالات القطاعات التنموية،

وفي إطار برنامج وطني سنوي تختصر فيه الولاية تقديم الاقتراحات، مما يعكس سلباً على التنمية المحلية إذ أن سياسة الدول في هذا الإطار هي سياسة شاملة لا تراعي بالضرورة الخصوصيات المحلية.

تعتبر الولاية الهيئة الإدارية المكلفة بتحقيق التنمية المحلية في الولاية ولذلك يمكننا دراستها على أنها إداة لتحقيق التنمية المحلية حيث تسعى بذلك إلى تحقيق التنمية في إقليمها المحلي وذلك من خلال الآليات المخول لها بموجب القانون ومنه يمكن طرح الاشكالية التالية:

الاشكالية:

ما مدى تأثير التنمية المحلية على المجتمع المحلي؟

الفرضيات:

تفترض هذه الدراسة والتي تبحث في التنمية المحلية على ما يلي:

1. **ما علاقة التنمية المحلية برفاه المجتمعات المحلية؟**
2. **استقلالية الولاية تساعدهافيإنجاحعمليةالتنميةالمحلية.**

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هي مناهج متعددة تتمثل فيما يلي:

المنهج الوصفي التحليل قد تم اعتمادها في الاطار المفاهيمي لمعرفة التنمية المحلية المنهج التاريخي الذي لا يكتفي بسرد الوقائع باعتبار الدراسة تناولت تطور المجتمع المحلي.

منهج دراسة حالة الذي وظف من خلال معرفة دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية اما عن أدوات البحث فقد تم استخدام المقابلة كأداة ميدانية مع المسؤولين المحلين

أهمية الدراسة:

لهذا الموضوع اهمية عملية وعملية كبيرو حيث أنه مرتبط بعملية التنمية ومحاولة الارتقاء بقدرتها التلبية حاجة المواطن وتحقيقها بشكل فعال

تتمثل الأهمية العملية:

في ابراز أهم الآليات التي تقوم بها الدولة من أجر تحقيق التنمية المحلية ، ومحاولة توضيح مختلف الوسائل التي تفعل دورها في مجال التنمية المحلية.

الأهمية العملية تتمثل في اتراء الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية كون هذه الدراسات تحاول دراسة التنمية المحلية من زاوية الولاية

اسباب واهداف الدراسة

اسباب اختيار الموضوع: هناك عدة اسباب لاختيار هذا الموضوع ويمكن تحديدها من خلال:

أسباب موضوعية:

- اثراء الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية
- ارتباط المضوع بالحياة المحلية في تسير مختلف جوانب الحياة
- محاولة فهم الاقليم المحلي

أسباب ذاتية:

- الاهتمام بموضوع التنمية المحلية كرغبة ذاتية
- حيوية موضوع التنمية المحلية

اهداف الموضوع: تهدف هذه الدراسة الى مايلي:

دراسته في مفهوم التنمية المحلية ومعرفة أهم أبعادها ومجالاتها التنموية.

- ابراز أهم الانجازات المحققة من طرف التنمية المحلية.
- ابراز مختلف الوسائل الآليات التي تستخدم في مجال التنمية المحلية.
- ابراز أهم المعوقات التحديات التي تواجه التنمية المحلية.
- دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية.

تصميم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول كل فصل يتضمن مبحثين كل مبحث يتضمن ثلاثة مطالب الفصل الأول والثاني يتضمن الاطار المفاهيم لكل من التنمية والتنمية المحلية بجميع جوانبها اما الفصل الثالث فهو دراسة ميدانية حول ولاية سعيدة ودورها في تحقيق التنمية المحلية.

صعوبة الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تواجه دراستنا مايلي:

ضيق الوقت حيث ان هذه الدراسة محددة بوقت معين لا يجب تجاوزه خاصة وأن هذه الدراسة لها جانب ميداني يتطلب جهدووقت كبير لا كمال الدراسة الميدانيةالصعوبة المرتبطة بالدراسة الميدانية لأن الدراسة المرتبطة بالواقع تتطلب صبرا كبيرا لكي يتحصل على ما يريد من معلومات نتيجة للعراقيل البيروقراطية التي تواجهه الى جانب نقص الوثائق التقارير المتعلقة بالتنمية المحلية لولاية سعيدة ،كما أن المعلومات المتحصل عليها من خلال المقابلة مع المسؤولين في الولاية لم تكن كافية للدراسة والتحليل الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والسياسية .

الفصل الأول:
ماهية التنمية

المبحث الأول: مفهوم التنمية

إن مفهوم التنمية من الناحية اللغوية يعين شيء واحد والتغير مرتبط بالزيادة بشيء ما في وقت معين ومن الناحية اللغوية ايضا يختلف المقصود بالمفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو فالنمو يعرف بزيادة النسبية الحقيقة في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة ويتحقق النمو بتظافر عوامل الانتاج وتفاعلها في نطاق العملية الانتاجية ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الانتاج المستخدمة وارتفاع انتاجية العمل[1].

وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية ارتبط بظاهرة النمو الاقتصادي إذ توصف بانتها عملية نمو الشاملة التي عادة ما تكون متبوعة بالتغير جوهرية في البنية الاقتصادية إلا أن حاجيات الانسان المتنوعة والمتعددة قد ادت إلى توسيع مفهوم التنمية، حي اشتمل على قضايا اجتماعية سياسية وثقافية، إلى جانب قضايا اقتصادية، وهذا التعدد والتنوع جعل التنمية اسلوب ومنهجا شامل لكل ما يتعلق بحياة المجتمع والفرد، وعلى اعتبار أن الاسنان في تطور دائما، فإن حاجته ايضا متجددة، لذا فإن قضية التنمية لبد أن تواكب هذا التطور والتغيير للحاجيات الإنسانية[2]

[1] عصام فوزي، عدنان سليمان، التنمية الا اقتصادية، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 1995، ص 42
[2] محمد فتح الله الخطيب، الحكم المحلي والتنمية، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مصر، 1992، ص 2

المطلب الأول: الاطار التاريخي لمفهوم التنمية.

نبع مفهوم التنمية الذي اثار ضجة كبيرة بين صفوف الباحثين والمهتمين من وسط غربي يؤمن المادة ويطلح عليه العالم المتقدم، عرف هذا الأخير تحولات عميقة مست جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وكان السبب في ذلك التحول الثورة الصناعية خلال القرن 18 الا أن الحربين العالميتين الأولى والثانية مزقتا أروبا نفسها وأسفرتا عن نتائج وخيمة عانت منها الأمم الأوربية، ولكي تحرر أوروبا نفسها من النازية ومن التشتت، فوضت أمرها للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا.

وأول ما تم معالجته بعد الحرب العالمية الثانية هو اعادة بناء أروبا المدمرة وتقوية الاقتصاد الأوروبي وهذا ما جاء به اعلان مشروع مارشال سنة 1947، حيث كانت السياسة الخارجية الأمريكية منهمكة في متابعة تحديث أروبا ومراقبة مختلف التطورات التي تحدث في العالم ومن بين أهداف التنمية هو تقديم مساعدات تقنية ومالية لتقوية اقتصاديات البلدان وتشجيع الاستثمار ولترسيخ المبادئ العامة لمفهوم التنمية، عملت الدول الغربية على وضع العديد من الأجهزة والمؤسسات كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي التي ستساعد الدول على بلوغ التنمية[1].

لقد نتج عن التطور المفاهيمي للتنمية كثرة الدراسات والأبحاث بخصوص التنمية الا أن ذلك لم يفضي الى أشياء جديدة تبين نمط التنمية التي يجب نهجها والأهداف الحقيقية للتنمية وغايتها وهذا يمكن القول أن المفهوم له دلالة شمولية، تشمل التنمية في آن واحد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وهي كذلك العملية التي يناقش من خلالها أهالي المجتمعات حاجاتهم ويرسمون الخطط لاشباعها.

والتنمية حسب علم الاجتماع هي عدالة توزيع الثروات تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية، أما رجال السياسة فالتنمية لديهم هي اقامة اطار ديمقراطي يضمن للشعب حرية المشاركة في الحياة السياسية والرقابة على السلطة

[1]علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة" ط2، القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع، 2003، ص 35

المطلب الثاني: تعريف التنمية

التنمية لغة: هي النمو وارتفاع الشيئ من مكانه الى مكان آخر.

التنمية اصطلاحا: هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الانتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية[1].

عرفت التنمية على أنها: "عملية تغيير اتجاهات وقيم، وتعديل سلوك وخلق مهارات وانشاء وعي، وهي عملية تملك لكل أسباب التقدم، وقدرات على ارساء نظم وتوطن الابداع.

نميز من هذا التعريف أن التنمية عملية وليس حالة أو ظاهرة تمس الاتجاهات والقيم والمهارات والفكر دافعة به الى التقدم وفتح المجال للابداع".

وعرفت التنمية بأنها: "ذلك المشروع الذي يؤدي الى خلق الانسان الواعي والمبدع الذي يؤثر بصورة فاعلة وفعالة في تحقيق تقدم مجتمعه اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا.

ميز هذا التعريف التنمية بلأنها مشروع لخلق مجتمع مبدع، مبنيا في هذا التعريف على مجالات التنمية (التنمية الاقتصادية، التنمية السياسية)".

عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها: " عبارة عن الوسائل والطرق التي تستخدم لغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية، واخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك اجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد"[2].

كما تعرف أيضا بأنها"عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق اهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى المعيشة للسكان في كافة الجوانب، وبمعنى أن أية تنمية يقصد بها معيشة السكان في كافة الجوانب"، أي أن التنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصاديةوغير اقتصادية.

ويرى الدكتور محمد مصطفى الأسعد" التنمية عملية واعية، طويلة الأمد شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والثقافية والاعلامية والبيئية... والتنمية بالاضافة الى كونها عملية مرسومة لتقدم المجتمع في مختلف المجالات، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، والتنمية هنا هي تغيير في نمط الحياة التقليدية وهي بذلك ضرب من التغيير الحضري،بناءا على ما سبق ذكره من تعاريف يمكن

[1]علي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص 36

[2]عبد القادر المخادمي: الاعلام والتنمية" الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع ، 2003، ص 09

استنتاج أن التنمية عبارة عن نقلة نوعية وكمية من وضع لآخر أفضل منه، هذه النقلة غير مقتصرة على مجال دون آخر، بل هي عملية شاملة لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتكنولوجية.

المطلب الثالث: خصائص التنمية[1]

_ التنمية عملية مقصودة ومخططة.

_ التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم.

_ التنمية عملية ليست جزئية وانما كلية شاملة.

_ التنمية عملية داخلية ذاتية أي أن مقوماتها موجودة في داخل كيان المجتم نفسه.

_ التنمية عملية دينامكية.

_ التنمية عملية مستمرة.

_ التنمية عملية ضرورية لكل مجتمع حتى المتقدم منها.

_ التنمية ليست عشوائية، بل تقوم على أسس علمية مدروسة.

_ لا تتم عملية التنمية عرضا، بل تتم بشكل نظامي دقيق.

_ ينبغي أن تكون التنمية اجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير الشيء ينتقل به من طور أقل الى طور أرقى.

_ ضرورة أن تراعي التنمية البعد البيئي في جميع مشروعاتها.

_ التنمية لها أنواع عديدة حسب المجال الذي تعمل به مثل: التنمية الاجتماعية والاقتصادية _ أهمية العدالة في جميع مراحل واجراءات التنمية.

_ ضرورة ازالة المعوقات التي تعيق عملية التنمية في أي مرحلة من مراحلها.

_ ينبغي مراعاة توازن مشروعات برامج التنمية المختلفة.

_ تتطلب التنمية ضرورة الاسراع بالوصول الى نتائج مادية محسوسة ذات النفع العام .

المبحث الثاني: أهداف ومجالات ونظريات التنمية[1].

[1]حسن عبد الحميد احمد رشوان" علم الاجتماع" جامعة الاسكندرية، كلية الآداب ، 2009 ص33

المطلب الأول: أهداف التنمية

* تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي.

* القضاء على الفقر والجهل والتخلف.

* العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية.

* تقليل التفاوت بين فئات المجتمع.

* تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

* تعزيز القدرات العامة للمجتمع.

* تحقيق حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة.

* تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد.

* تثبيت النمو الديمغرافي والذي أصبح يكتسي أهمية بالغة.

* تحقيق نمو تقني يحافظ على رأس المال الطبيعي.

* ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنايت المختلفة في المجال التنموي.

* التعامل مع النظم الطبيعية ومحتوياتها على أساس حياة الانسان عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والاصلاح والتهيئة.

* احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجيات وأولويات المجتمع وذلك باتباع طريقة تلائم امكانياته وتسمح لتحقيق التوازن.

[1] ريمون حداد، "نظرية التنمية المستدامة"، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، 2006، ص. 4.

المطلب الثاني: مجالات التنمية[1]:

أولا: التنمية الاقتصادية:

ويقصد بها تحريك وتنشيط الاقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الاقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد لغاية تشجيع الاستثمار. وهنا لا بد من مراعاة الفرق والاختلاف بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يعني زيادة في نسبة الدخل القومي الحقيقي التي يحدث بمرور الزمن، فزيادة رأس المال وزيادة عدد السكان والقوى العاملة وزيادة الطلب على الإنتاج من سلع وخدمات كل ذلك يؤدي الى نمو المجتمعات نموا طبيعيا، أما التنمية الاقتصادية فتشير الى قيام الدولة بتحقيق معدلات نمو عالية،الا أنه يمكن استخدام كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادي كمترادفات بحكم أنها تشترك في عناصر متشابهة.

والتنمية الاقتصادية " عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد بالاضافة الى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم، ويمكن النظر الى التنمية الاقتصادية"من خلال ما يلي:

*تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة.

* زيادة في الطاقة الانتاجية للاقتصاد.

* الزيادة في متوسط دخل الفرد.

ثانيا: التنمية الاجتماعية

يقصد بها الارتقاء في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية وزيادة رفاه الأفراد.

وهي مجموعة من الاجراءات والسياسات والتدابير معتمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية من أفراد المجتمع. أنها وسائل لتغيير الواقع الاجتماعي كما هو عليه الآن، وذلك في اتجاه محدد هو خلق مجتمع صناعي حديث.

ثالثا: التنمية السياسية:[1]

[1] ريمون حداد، المرجع السابق، ص 06

وهي تشير الى تبني الدولة لسياسات خارجية وتطبيق القانون العام وضرورة الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية والسياسات الداخلية من خلال بناء منظمات داخلية تقودنا الى تحقيق التوازن السياسي وانتهاج ديمقراطية في كافة الممارسات الادارية.

وهي:" تطور حركي يتضمن أساسا تنمية قدرات النسق السياسي، الأمر الذي يتطلب المزيد من التخصص في الأبنية والتمايز في الوظائف والأدوار، وهي حركة تعبر عن اتجاه عام أو سلوك عام نحو المساواة

ويمكن النظر الى التنمية السياسية من خلال:

* أنها تمثل حالة الوعي السياسية

* أنها تمثل بناء المؤسسات.

* أنها تمثل حالة تحديد ومعرفة النظام السياسي.

المطلب الثالث: نظريات التنمية

[1]ريمون حداد، المرجع السابق، ص 07

أهم نظريات التنمية:

كانت المشكلات الاجتماعية وما أحدثته السياسة اضطرابات اجتماعية،محللا لاهتمام والنقاش بين الكثير من العلماء والباحثين باختلاف توجهاتهم الفكرية ومنطقاتهم الأيديولوجية، حيث عرف هذا الموضوع في التراث السوسيولوجي، عدة أطر نظرية ومرجعيات فكرية،حاولت كلهافهم ودارسةالواقع الاجتماعي والاقتصادي للتنمية ويمكنإ رجاعأهمماجاءمننظرياتواتجاهاتفكرية،حولموضوعالتنميةإلىأحدالقطبينالنظريينالتاليين-:

- نظريةالتحديث:

يركزأصـــحاب هذهالنظريةعلىفكرةالتطورالتدريجيللمجتمعاتنحوالتحديثكفكرةأساســـيةفيالتحليل - بمعنىأنهلايمكنللمجتمعاتالتقليديةأنتتحولإلىمجتمعاتحديثة،إلامنخلالتخلصـهامنالمظاهروالقيمالتقليديةلثقافتهاالمحلية،التيتشكلفينظرروادهذهالنظريةعائقاكبيراأمامعمليةالتحديثوالتجديدالتكنولوجيوالنموالاقتصـــادي ... وهذامادفعهمإلىإرجاعأسبابتخلفالدولالناميةأودولالعالمالثالث(سابقا)بشكلخاص،إلىتمسكهابمقدســاتهاوبعاداتهاوبتقاليدها ...التيتسحبهادائمانحوالخلفحسبأريهم.

ومنأبرزالاتجاهاتالنظريةالمشكلةلنظريةالتحديث،نجدمايلي:

اولا : الاتجاهالكلاسيكي:

منأهمروادهذاالاتجاه،حيثعرضـمنخلال "M.Feber" يعتبر"ماركسـفيبر "ومؤلفهالشـهير "الأخلاقالبروتستانتيةوروحالرأسمالية "قضيةأساسية،مفادهاوجودعلاقة تبادليةبينالظواهرالدينيةوالظواهرالاقتصادية،محاولا بذلكربطالرأسماليةالحديثةبالأخلاقالبروتستانتية،التيتقدسـالعملوتعطيللمهنةقيمةأخلاقيةكبيرة[1] ...

فنجدهناأنفيبرحاولإرجاعتفوقالنظامالرأسماليالغربي،بالشكلالمتعارفعليهفيذلكلوقت،إلىالسـلوكياتوالأخلاقياتالنموذجيةالتي تقدمهاروحالعقيدةالبروتستانتية،منحثعلىإتقانالعملوتمجيدالمهن ...مؤكداهذابشواهدتاريخية.

تحاولالبرهنةعلىماقالـه،أي أن الأخـلاق البروتسـتانتية حسـب رايـه، تبقى السـبب الحقيقي لحـدوث التنميـة بالشـكل الذي حققها لمجتمع الغربي.

وجراءهـــــذهالأفكارتعرض "ماكســـــفيبر " إلىجملةمنالانتقاداتاللاذعة،التيمفادهاأنهناكالعديدمنالديانات،التيلاتختلفكثيراعنالبروتستانتيةومعذلكلمتكنسـببافيحدوثالتنمية، كماأنالرأسماليةالحديثةلاترتبطبالأخلاقالبروتستانتيةفحسبوذلكباعتبارأنالرأسماليةالحديثةبأشكالهاالمختلفةقدنشـأت

[1] السيدالحسيني،التنميةوالتخلف :دارسةتاريخيةبنائية،دار المعارف،القاهرة،جمع، 1982،ص32

قبلالبروتستانتية، بالإضافةإلىوجودالعديدمنالدولالتياستطاعتأنتنميفنسهافيمختلفالمجالاتالتنموية دونأنتتبنىنزعةدينيةمعينة . 1

وبالإضـــــافةإلى ماســـــبق يلاحظـــــأن"فيـــــبر "

أهملالعديدمنالعواملالأخرىالمهمة، التيأدتإلىتفوقالنظامالرأسماليفيالعالم، كالاستعماروالإمبرياليةوالتجارةوالتقدمالتكنولوجي وغيرهامنالعواملالأخرى، التيتؤكدبأنالأخلاقالبروتستانتيةلمتكنأبداالسببالوحيدفيتقدمالدولالغربيةعلىحسابالدولالمتخلفة، بالرغممنأهميةالدورالذيتلعبهالقيمالاجتماعيةوالثقافيةفيإحداثالتنميةوالمبادرةبها.

ثانيا: اتجاه النماذج أوالمؤشرات

و"جـــالتونج "Parsons و"بارســـونز "Hoselitz و"هـــوزليتز Lipset"يعتـــبركلمن "ليبستمنأهممنظريهذاالاتجاه، الذيتميزبمحاولةدراســـة المؤشـــرات الكميـــة والكيفيةللتنمية، معتقديمنماذجمثاليةللخروجمنحالةالتخلف."

فقدحاولأصحابهذاالاتجاهاستخلاصالسماتوالخصائصالأساسيةللمجتمعاتالغربيةالمتقدمةوتقديمهاعلىأنهاالنماذجالمثاليةللتنمية، التييجبعلىالبلدانالمتخلفة، إتباعهاللخروجمنحالةالتخلفالتيتعانيمنهاوفيمقابلذلكعليهاالتخلصمنالســـماتوالخصائصالمناقضةلهاالتيتسودفيمجتمعاتهاالمتخلفة[2]

كماحاولعلماءهذاالاتجاهتشكيلمجموعةمنالمؤشـــراتالكمية، التيتعبرعلىتفوقالتنميةفيالدولالغربية، مثل : متوسطالدخلالفرديونسبةالتعليموعددالأطباءوالمستشفياتبالإضافةإلىمجموعةمنالمؤشراتالكيفية، التيتشـــكلالإطارالمرجعيلمتغيراتالنمطمثل:

العموميةوالتوجهنحوالأداءوتخصيصـــــــــــــــــــــــــــــــــالدور[3]

.محاولينبذلكتصنيفالدولعلىأساسهاللتمييزبينالمتخلفمنهاوالمتقدمفهذهالمؤشـــراتتحاولتقديمنموذجينأحدهماللتقدموالآخرللتخلف، الأوليحملمؤشراتتفوقالدولالغربيةوالثانييحملمؤشـــــــــــــــــــــــــــــــــــراتتخلفالدولالنامية، وذلكفيمحاولةلصياغةنموذجمثالي، يعبرعنتحولالدولمنحالةالتخلفإلىحالةالتقدم.

وذلك مايبدو واضحامنخلالأعمال" هوزليتز "و "تالكوتبارسنز "والآخرينالذيناهتموابتحديدالمؤشرات الكميةوالكيفيةللتنمية، إلىدرجةاعتبارالتنميةأوالتحديثمجرد

1المرجع نفسه،ص34

2رشادأحمدعبداللطيف،مرجعسابق،ص49

3عليالكاشف،مرجعسابق،ص67

اكتسابأوفقدانلخصائصالتنميةأوالتخلف،حيثقام" هوزليتز "بتحديدمجموعةمن
الخصائصالكيفيةللتنميةومقابلهافيالتخلف، كالعموميةوالإنجازوتخصيصالدورلدى
البلدانالمتقدمة،فيمقابلالخصوصيةوالعزوالاقتصاديوتشتتالدورلدىالبلدان
المتخلفةوأنالتنميةهياكتسابأوتخليلهذهالخصائص[1]

وأهممايمكنقولهحولهذاالنموذج،هوالتداخلالكبيرالموجودبينهذهالخصائص،التييصعبتعميمهاعليالبلدانالمتقدمةأو حتىعلىالبلدانالمتخلفةعلىحدالسواء، كماأنالتنميةلايمكنأنتكونمجرداكتسابالبلدانالمتخلفة،لخصائصالبلدانالمتقدمةوهذاماأ ثبتتهالتجاربالواقعيةفيتلكالبلدان،التيأهملفيهامراعاة الخصوصياتالتاريخيةوالثقافيةلشعوبها.

ثالثا: الاتجاهالانتشارالثقافي(التثاقف)

يعتبرأصحابهذاالاتجاهالتنميةشكلامنأشكالالتغيرالاجتماعي، حيثيعتقدونأنتنميةالبلدانالمتخلفة،لاتتمإلامنخلالانتشارال صفاتالنموذجيةالمثاليةمنالمركزنحوالاطراف،أيانتشارالقيمالثقافيةومختلفالمعاييرالمثاليةالمجتمعيةمنالغربالولاياتالمتحدةالأمريكية إلىباقيالدولالمختلفة،التيتشكلالقيموالمعاييرالتقليديةفيهاأهمعائقأمامتنميتها، كمايرىأصحابهذاالاتجاهضرورةالتخليعنهاواكت سابالقيمالثقافيةوالحضريةالمنبثقةمنالمركز[2]

ومنأبرزروادهذاالاتجاه" ولبرتمور "و"دانياللينر "و "كارلدوتست " الذينتتحددأفكارهمالأساسية،فيأنهيجبعلىالدولالمتخلفةأنتشهدعمليةتثاقفإذا ادت فعلاتحقيقالتنمية،أيأنتستوردالعناصرالثقافيةالغربيةوتستبدلهابثقافاتهاالتقليديةوبناهاالاجتماعيةوأطرهاالمرجعية[3]

ومنهنايمكنالقولأنأصحابهذاالاتجاهالانتشاري،يعتقدونأنالقيمالتقليديةالسائدةفيالدولالمتخلفة،لاسيمادولالعالم الثالث - سابقا - هيالمصدرالحقيقيللتخلف،مهملينبذلكالعواملالأخرىالتاريخيةوالبنائية، كالدورالذيلعبهالاستعمارفي تحطيمالبنىالاجتماعيةوالاستغلالالبشعلثرواتتلكالبلدان،ومايترتبعنذلكمنفقر
وجوعوترديالأحوالالتعليميةوالصحية...لفترةطويلةمنالزمن.

رابعا: الاتجاهالتطوريالمحدث:

لقدحاولأصحابهذاالاتجاهإحياءالنظريةالتطوريةالكلاسيكية،منخلالمحاولة" بارسونز " تحديدالعمليةالتطوريةومكوناتها،ومحاولة" والتروستو "عنمراحل النمو"بولاني Beliah " و"بيلاه

[1] نبيل السمالوطي،مرجع سابق،ص9
[2] عليالكاشف،مرجعسابق،ص7
[3] عبداللهساقور،المشاركةالاجتماعيةفيالتنميةالمحلية،رسالةدكتوراه،قسمعلمالاجتماع،جامعةعنابة 1998-1999، ص38

Eisenstadt"وغيرهممنروادهذاالاتجاه،مثل":إيزنستادPolanyi"...وتتمثلمحاولة" بارسونز "

فيتحديدهالمراحلالعمليةالتطورية،علىأنهازيادةتدعيمالقدرةالتكيفيةللنسقالمجتمع،بمايمكنهمنالتكيفمعالوظائفوالمواقفالجديدةولكييزيدهذاالنسقمنقدرتهالتكيفيةلابدأنيقومبثلاثعملياتأساسية،وهيكمايلي-:

1-التباين :بمعنىأنيكونمكونامنأبنيةفرعيةمتباينة.

2-التكامل :بمعنىأنتكونهذهالأبنيةالفرعيةالمتباينةمتكاملةومتناسقةفيمابينها.

3-)التعميم :بمعنىخلقأنماطقيميةتتمكنمنتنظيمهذهالأبنيةالفرعيةالمتباينة[1]

وتتمثلأهم مراحل" العمليةالتطورية "التيوضعها" بارسونز"،فيمايلي:

المرحلةالوسطية- :

-المجتمعاتالقديمة

-المجتمعاتالقديمةالمتقدمة

المرحلةالتقدمية :التيتتمثلفيالمجتمعالصناعيالحديث

وهكذا من خلالعرضباسونزحولمراحلالعمليةالتطورية،يتبنلناأنهذه

المراحلليستواضحةالمعالم،فقديحدثتداخلكبيربينها،كماأنهناكالعديدمنالمجتمعاتالإنسانيةالتيتطورتدونأنتمربهذهالمارحل،كماأنعناصرهذهالعملية

التطوريةأيالتكاملوالتباينوالتعميم،تتميزبالغموضوعدمالوضوحلارتباطهابالجانب

القيميللعمليةالتطورية.

بينماتمثلتمحاولة" والتروستو "فيإعطاءصورةعنتطورالمجتمعاتالبشرية،من

خلال" مراحلالنمو "الخمسةالتيحددهاكمايلي-:

1-مرحلةالمجتمعالتقليدي :يقومفيهاالإنتاج،علىالعلوموالفنونالقديمةوالزراعة ...

وتتميزبانخفاضمتوسطالدخلالفرديوعدمالقدرةعلىتطبيعالتكنولوجيا...

-2مرحلةالتهيؤللانطلاقالمجتمعالتقليدي :التيتستلزمتوفيرمجموعةمن

الظروفالاقتصاديةوالاجتماعيةوالسياسية ...كزيادةالتجارةالداخليةوالخارجية،أمابالنسبة

لشروطالانطلاق،فيلزمروستوأنتتغيراتجاهاتالافرادنحوالإنجابوزيادةالنشاطالاقتصاديذيالطابعالعامونحوتقييمالافرادطبقالإنجازهموأعمالهمولىسلانتماءاتهموطبقاتهم.

[1]أحمدازيد،البناءالسياسيفيالريفالمصري،دارالمعارف،القاهرة،جمع، 1981،ص84

3-مرحلـــــــــةالانطلاقالفعلي :

يحدثهذاالانطلاقالفعلينتيجةلدافعقوييأخذشكلالثورةالسياسية،فيؤثرفيالبناءالاقتصاديوالاجتماعيوالسياسي...

4-مرحلةالاتجاهنحوالنضـــــــج :

هيالمرحلةالتييؤكدفيهاالمجتمعقدرتهعلىالحركةخارجنطاقالصناعاتالأصلية،التيدفعتهللانطلاقوقدحددها" روستو "بحواليستينعامابعدمرحلةالانطلاق،حيثتتميزهذهالمرحلةبانتشارطرقووســــــائل .الإنتاجالجديدةوانخفاضــــالعاملينبالزارع،هذاوقداعتبر" روســـــتو "أن المراحلالأربعالسابقةهيمقدمةتمهيديةللمرحلةالخامسة[1].

مرحلةالاستهلاكالوفير :حيثتتميزهذهالمرحلة،بارتفاعمتوسطالدخلالفردي

وزيادةنسبةسكانالمناطقالحضريةواتجاهالمجتمعأكثرنحوالرفاهيةالاجتماعية،كماتتميزهذهالمرحلةبأتســـاعالقوةالخارجيةللدولةوزيادةالنفقاتالعسكريةورفعالضرائبعلىالأغنياء،لإلغاءالفوارقالكبيرةبينالطبقاتوهذاكلهمايؤديإلىالاســـتهلاكالجماعيالواسعذيالمستوىالمرتفع[2]

وهكذايتبينلناأنوالتروستوقدحاولصياغةقانونعامللنموالاقتصادي،يصـــــــــــــــــلحلكلالمجتمعات، مركزفيتحليلهللمحركالرئيسيللنموالاقتصادي،على النواحي التكنولوجية، مهملاالفوارقالأساسيةبينمختلفالأنظمةالاجتماعية،التيتختلفبينهاكثيراالظروف التاريخيةوالمجتمعية.

أوخـــيرًيمكن القـــول أنـــه بـــالرغم مـــن الاختلافـــات الـــواردة بينمـــا قدمـــه" بارســـونز " وماقدمهروستو،إلاأنكلاهماحاولاتحديدمارحلمحددةلتطورالمجتمعاتالبشريةوفقسيرورة تاريخيةتطورية،تحاولالكشفعنالقوانينالحقيقيةللنمو،الذيتؤديإلىالتنميةالمرجو

نظريةالتبعية:

ظهرتهذهالنظريةخلالالستينياتمنالقرنالعشرين،علىأيديمجموعةمنالعلماءالذيناهتموابشكلأساســـي باســـتمرار الفشلالاقتصاديفيبعضالبلدانالمتخلفة حيثرفضأنصارهذهالنظريةإرجاعأســــــــــــــــــــــبابالتخلفإلىغيابالقيم التحديثية،كمارفضـــواالقولالذييربطالتأثيرالإيجابيللدولأوالمجتمعاتالمتقدمةوكلماجاءتبهتقريباالاتجاهاتالنظريةلنظريةالتحديثوأكدواعلىفكرةأساســـيةمفادهاأننموالمراكز

[1] السيدالحسيني، المرجع السابق، ص 9
[2] السيدالحسيني، المرجع السابق، ص 15

الصناعيةالمتقدمةفيالعالماليوم،يعنيالتخلفالمستمرللبلدانالتييستغلالغربثرواتهاوفائضها الاقتصادي ويعمل على إبقائها تحت سيطرته.

فمدرسةالتبعية تعتبرأحد أهم الاتجاهات الكبرى،البديلة في دراسة مواضيع التنمية والتخلف،التيحاولمنخلالهاالماركسيونالمحدثون،تقديمتفسيراتلتخلفالعالمالثالث.

-كماكان يسمى في ذلكالوقت -

تختلففيجوهرهاعنالأطروحاتالفكريةلنظرياتالتحديثالتيوصفوهابالهشاشةوعملواجاهدينعلىانتقادمضامينهاوابراز عيوبها،على

اعتبارأنالأفكارالواردةفينظرياتالتحديث،تتسمبالعموميةالشديدةوالعجزعنتقديممعاييركافيةلفهمعمليةالتغيرالاقتصاديوالا جتماعي،حيثراو أنعلاقةالتبعيةالتيتربطبينهذاالعالموالبلدانالرأسماليةالمتقدمةهيالسببالحقيقيللتخلفالذييعانيمنه[1].

وفي هذايقول" أندريجولدنرفرانك الذييعتبرمنأبزروادهذاالاتجاه-أن" :كل" مركز "له" اطراف " يستغلها،أماالمركزالعالميغيرالتابع،فقدمربمايسمىالتطورالكلاسيكي،هذاالتطورالذيلميكنمنالممكنحدوثهفيالبلدانالتابعة،لأن تطورهامحكوموموحدودكتابعللمركزالإمبرياليالعالمي،كمايعتبر" فرانك "استمرار

المتقدمة،تعملعلىتحليلبنيتهاالاقتصاديةوتستنزفثرواتها[2]...

كمايرى" ران "أن" فرانك "

قدفشلفيتحليلعلاقاتالإنتاجبشكلجيد،حيثأنمايلاحظمنسماتللتخلفوالتبعية،ماهوإلاانعكاسلسماتمجتمعيمربفترةانتقالية اقتصاديواجتماعيانحوالرأسمالية،حيثأنتكوينالعالمتاريخياكانصعباومتناقضاتميزبالمساواةالعالميةالتيما زلت إليومناهذا،بالرغممنأنالتنميةالرأسمالية ديناميكية،إلاأنهافيعمقهاعمليةغيرمتساوية،يستفيدمنهاقليلونفقطوتحرممنها كثيرونفيكلالمستويات،الفردوالطبقةوالأمة. كمايوجدمنبينأنصارهذهالنظريةمنيرىأنالبلدانالمتخلفة،مولتالبلدان المتقدمةومازالت تؤمنالتراكم علىالصعيدالعالميإلىحدكبير،كماذهبإلىذلك"سميرأمين "و" روزا لكسمبورج[3] حيثيقدم" سميرأمين "فكرةالرأسماليةالطرفيةالتابعة،التيتختلفعمايسميهبالتطور الرأسمالي المركزيالذاتيفيالغرب،حيثيرجعنشأةهذهالفكرةوآلياتهاالداخليةإلىأنهلايمكنلدولالاطراف أنتكونأوتبنيرسماليةصناعية "متمركزةحولذاتها "تماثللتلكالتيقامتفيدولالمركز،ذلكأنهيصعبعلىدولالاطراف أنتمرتحققنفس

[1]أندروو بستور،مرجعسابق،ص105

[2]ربحكعباش،سوسيولوجياالتنمية،مخبر علمالاجتماعالاتصالللبحثوالترجمة،جامعةمنثوري قسنطينةالجزائر

[3]أحمدالنكلاوي،علمالاجتماعوقضاياالتخلف،ط1،دار الثقافةالعربية،القاهرة،جمع،1988،ص 55-58

الانجازاتالصناعية،التيحققتهاالدولالصناعيةالمركزية،حيثيرجعاستمرارحالةتخلفدولالاطرافإلىشدةارتباطهابالنظامالرأسماليالعالمي،الذييرىأنهبالرغممنهذايجبالارتباطبهرغمجوره،لأنهالحلالوحيدكمايعتقدوهوفيهذايتفقمعفرانك، إلاأنهبقيينادويطالبدائمابضرورةتجاوزهذاالنظامالجائرواستبدالهبالنظام الاشتراكي وبهذانجدأن" سميرأمين " يختلفمعالطرحالماركسيالتقليدي،الذيكانيرجحالتحولالعالمينحوالاشتراكية يبدأمنالمركزنحوالاطرافوليسالعكسكمايرى "سميرأمين"،حيثيرىأنالوضعيةالمزريةللدولالنامية،هي التيتحثهاعلىالثورةعلى النظام الرأسمالي الظالم لقطع كل الأوصال ربطةبه[1]

خاتمة الفصل الأول:

يكتسي مفهوم التنمية في تاريخ الفكر الانساني بشكل عام وفي تاريخ الفكر الاجتماعي بشكل خاص، حيث شكلت مختلف الاتجاهات النظرية المطروحة في علم الاجتماع مرجعية فكرية لا يمكن تجاهلها عن دراسة هذا الموضوع بمختلف جوانبه.

فالتنمية بشكل عام في جوهرها عبارة عن عملية تغيير اجتماعي مقصود، تهدف أساسا الى احداث سلسلة من التغيرات الهيكلية في النسق أو النظام الكلي في المجتمع.

[1] عبدالعاليدبلـــــة،الدولـــــةفيالعالمالثالث،طبيعتهاودورها،رسالةدكتوراه،قسمعلمالاجتماع،جامعةقسنطينةســـنة1996-1997 ص216

من خلال هذا الفصل تناولنا ماهية التنمية التي تعد من المفاهيم العالمية التي شغلت ومازالت تشغل معظم المفكرين والحكومات، حيث تناولته عدة مدارس الفكرية، حيث ركزوا في دراستهم على دور الدولة واعتبارها المحرك الوحيد للتنمية.

ونظرا للتعدد الافكار والرأى حول مفهوم التنمية تبين لنا صعوبة الاتفاق على صياغة مفهوم مطلق للتنمية نظرا لتعدد ابعادها ومستوياتها ومجالاتها.

وقد عرف مفهوم التنمية تطورا كبيرا، فبعد أن كان مفهوم الضيق للتنمية يعني برفع معدلات النمو الاقتصادي أصبح مفهومها الموسع يعبر عن عملية واعية ومدروسة تهدف في جانبها الاقتصادي غلى تحسين الظروف المادية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة الافراد، بالإضافة إلى تحسين احوال الاجتماعية وتنمية وتطوير القدرات البشرية بما يرفع بوعي الافراد إلى المستوى الذي يجعلهم قدرين على المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع

الفصل الثاني:
الإطار النظري للتنمية المحلية

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

في ظل الانفتاح الحاصل في العالم وموجة العولمة والتطور التكنولوجي في وسائل الاعلام والاتصال اتسع مجال التنمية حين أصبح مجال يتخذ كحجة للتدخل في شؤون الدول.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

لقد حظي مفهوم التنمية المحلية باهتمام كبير من قبل الباحثين والمتخصصين وفق اتجاهات مختلفة وذلك لماله من اهمية كبيرة في كيان المجتمع والدولة معا،فاصبحت الدول تسعى لتحقيق التنمية المحلية لكي تصل الى تنمية وطنية شاملة.

تعريف التنمية المحلية:

نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظي هذا المفهوم باهتمام الباحثين والمتخصصين وبذلك كانت هناك العديد من التعريفات كل تعريف يركز على زاوية معينة وحسب وجهة نظر واضحة ندكر من بين التعريفات ما يلي:

لقد عرفت التنمية المحلية"بأنها عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى،معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الذي يعالج بها المجتمع مشكلاته".

ونميز من هذا التعريف أربعة نقاط يرتكز عليها:

* تركز على الانسان.
* عملية وليس مجرد حالة أو حادثة.
* تتطلب التنظيم.
* مدخل ديناميكي لمواجهة المشكلات.

ويمكن تعريف التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الادارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

نميز من هذا التعريف أن التنمية المحلية عملية التشارك بين المجتمع المحلي والحكومة المركزية قصد رفع المستوى المعيشي للمنطقة.

وعرفت أيضا بأنها عملية التغيير التي تتم في اطار سياسة عامة محلية تعبر عن حاجيات الوحدة المحلية،وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية واقناع المواطنين المحليين الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا الى رفع مستوى المعيشة لكل افراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة. تم التركيز في هذا التعريف على التغيير الذي تحدثت السياسات العامة المحلية الموضوعة من طرف القيادات المحلية في اطار الموازنة بين الأهداف والموارد ومشاركة شعبية فعالة قصد تحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع المحلي.

عرفها محي الدين صابر مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على اسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية وهذا الأسلوب يقوم على تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل عن طريق اثارة وعي البيئة المحلية.

وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والاعداد والتنفيذ من جانب اعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا واداريا.

نستخلص من هذا التعريف مايلي:

- أسلوب عملي يقوم على مناهج عملية (علوم الاجتماعية والاقتصادية) يعمل على تغيير وبلورة افكار المجتمع التي تكون تواكب التطورات الجديدة.
- يركز هذا التعريف على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها في البيئة المحلية لتحقيق التنمية المحلية.

ومن التعريفات السابقة نعرف التنمية المحلية بأنها:

هي عملية تشاركية بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية وذلك عبر أسلوب علمي يهدف الى تطور أفكار المجتمع وتوعيته بحقوقه وواجباته وذلك بهدف تلبية احتياجات المواطنين في مختلف الوحدات المحلية.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية

يمكن الاشارة الى بعض الخصائص منها:

- هي عملية نهوض شاملة لنواحي الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع واشباع حاجياته.
- تتطلب وجود قيادة مهنية مدربة على كيفية تحقيق أهداف المجتمع المحلي.
- تهتم باستثمار الموارد المادية والبشرية المتوافرة بالمجتمع المحلي والتي يمكن توفيرها.
- تعمل على اكتشاف القيادات وتنمية قدراتها على تحمل المسؤولية.
- المشاركة مبدأ ورئيسي لكافة العمليات التي تقوم بها تنمية المجتمع.
- تتضمن عمليات تعليمية وارشادية تشمل تعليم كبار ومحو الأمية والارشاد الزراعي والصناعات الصغيرة والتوعية بكافة الأمور الحياتية التي تؤثر في حياة المواطنين.
- تمارس في كافة المجتمعات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية كما لا تقتصر على دولة دون اخرى. فتهتم بها البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء
- تتضمن عدة مساعدات فنية(في شكل موظفين ومعدات وتجهيزات واستشارات)من جانب الهيئات الحكومية والتطوعية سواء كانت محلية أو دولية.
- اعتمادها على الاسلوب الديمقراطي في العمل.
- تتميز بالشمول والتكامل فهي تهتم بجميع قطاعات المجتمع ولا تترك قطاع وتهمل الاخر.
- العمل على توحيد جهود جميع التخصصات في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع ولا تقتصر على تخصص معين أو مهنة بذاتها.
- العمل على مراعاة السياق الثقافي والاجتماعي عند تعاملها مع المشكلات المجتمعية وعند التفكير في اشباع الاحتياجات المجتمعية.

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المحلية

هناك عدة مبادئ ترتبط بعملية التنمية المحلية بحيث اذا ما أهملوا مبدأ انهارت عملية التنمية المحلية لأنها عملية شاملة ومتوازنة ويشارك فيها المواطنون من بدايتها الى نهايتها .

•مبدأ الشمول

يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والشمول يعني ايضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تحظى المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيق للعدالة وتكافؤ الفرص وارضاء المواطنين.

•مبدأ التكامل:

يعني التكامل في تنمية المجتمع المحلي شمول هذه العملية كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كما يعني التكامل ايضا تكامل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري بمعنى لا يمكن اجراء تنمية محلية ريفية دون تنمية حضرية والعكس،ولقد اكتشف العاملون في مجال تنمية المجتمع أن هناك علاقة عضوية بين الريف والحضر ويعني التكامل هنا تكامل في مشروعات تنمية المجتمع المحلي ومثال على ذلك يتم انشاء مدارس تبدأ في التعليم الاساسي حتى التعليم الثانوي أو في المجال الصناعي يتم عمل مصانع للمنتجات الريفية للمحاصيل يتم توزيعها في المجتمع من الزراعة حتى الانتاج مثل: تصنيع الخضر والفواكه والعصائر.

•مبدأ التقبل:

يعتبر التقبل من المبادئ الرئيسية التي يجب الالمام بها وتطبيقها عند العمل في تنمية المجتمع، ويعني التقبل قيام من يعمل بتنمية المجتمع بتقبل المجتمع كما هو لا كما يجب أن يكون عليه بغض النظر عن سلوك أفراده أو قيمه، واذا شعر أفراد المجتمع بتقبل العاملين لهم تنموا الثقة ويتم التعاون وتزداد عمليات المشاركة في تنمية المجتمع وعلى العامل في تنمية المجتمع أن يظهر استجابة عملية واضحة للتعبير عن هذا التقبل وذلك بعدة صور مثل: الاحترام، التسامح، تقدير المشاعر.

مبدأ التوازن:

يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا كبيرا على ما عداها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الانتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فرع منها.

•مبدأ التنسيق:

يهدف هذا المبدأ الى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنح ازدواج الخدمة لأن ذلك يؤدي الى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا محاولات كثيرة لأعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها.

المطلب الرابع: ركائز التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على ركائز هامة وذلك لضمان تحقيق البرامج التنموية وتتمثل في:

تكامل مشروعات الخدمات:

من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وأن يؤكد نوع التنسيق بحيث لا نجد لا خدمات مكررة ولا نوعا من التناقص في تقديم هذه الخدمات.

- **الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:**

سواء كانت مادية أو بشرية ويؤدي ذلك الى نفع اقتصادي من حيث أنه يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وطنية أوسع وتعتبر هذه العملية أسلوب من أساليب التغبير الحضاري المقصود باعتبار ذلك يتم عن طريق ادخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع واستعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة لهذا أيضا على الموارد البشرية المسيرين المحليون يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات افراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى ولو كان أكثر كفاءة وقدرة.

- **المشاركة الشعبية:**

يقصد بالمشاركة الشعبية العملية التي يقوم الفرد من خلالها بصياغة نمط حياة مجتمعه في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واتاحه الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الاهداف العامة لحركة المجتمع وتصور أفضل للوسائل لتحقيق هذه الأهداف.

ان مشاركة الأهالي في عملية تنمية مجتمعهم المحلي عملية ضرورية بل وأساسية وبدونها لا تستطيع عملية التنمية المحلية تحقيق أهدافها المطلوبة ويمكن أن نلخص أهمية المشاركة الشعبية في النقاط التالية:

-مساندة عملية التنمية ما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة.

-يعتبر المواطنون المحليون في العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم.

-مساهمة الجهود التطوعية من خلال المشاركة الشعبية يعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطي الخدمات التي تؤدي عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه.

-الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات ودور المشاركة الشعبية دور تعميمي وتكميلي لدور الحكومة وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة.

•التخطيط:

يمثل التخطيط منهجا علميا أو اداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى المحلي والوطني مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخادها الخبراء وأفراد الشعب وقاداتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع وعلى كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الايديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في احداث التغيير المطلوب.

المبحث الثاني: معوقات واهداف ومقومات التنمية المحلية

المطلب الأول: معوقات التنمية المحلية

تختلف معوقات التنمية المحلية من بلد الى آخر ومن منطقة الى أخرى ومن مرحلة زمنية لأخرى وذلك بتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل مجتمع.

فمعوقات التنمية المحلية التي عرفتها التنمية المحلية في الجزائر مثلا اختلف كثيرا باختلاف المراحل الاق والسياسية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال الى وقتنا الحاضر. فهناك من يقسم معوقات التنمية المحلية الى عوامل داخلية وأخرى خارجية وهناك من يصنفها حسب المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وهناك من يرجع هذه المعوقات الى عوامل ثقافية وحضرية، بمعنى دراسة المشكلات المحلية والخارجية التي يمكن ان تعرقل المسار التنموي باعتبار أن التنمية تغيير حضاري الا أننا نجد معظم الباحثين يرجعون أهم المعوقات التي تعترض التنمية المحلية الى العوامل التالية :

العامل الديمغرافي:

حيث يمثل النمو المتزايد للسكان أحد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية الشاملة للمجتمعات النامية لا سيما في المستوى المحلي فعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على بروز أثر زيادة الانتاج والدخل وذلك بسبب الحاجيات المتجددة التي تتولد عن هذه الزيادة والتي يصعب تلبيتها خاصة اذا صاحبها قلة الموارد المحلية ولا يمكن التغلب على هذه المشكلة الا من خلال اتباع سياسة توعية المواطنين لحثهم على تنظيم النسل أو على الأقل تنظيمه بالاضافة الى بذل المزيد من الجهد لرفع الانتاج وخلق مناصب عمل جديدة تستطيع استيعاب هذا النمو المتجدد للسكان الذي اصبح يشكل عبئا كبيرا على معظم الدول المتخلفة التي تسعى الى تحقيق التنمية المحلية الناجحة.

التي تساعدها في الوصول الى التنمية الشاملة، ولذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية باعتبار أن الانسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا من تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق انجازات التنمية المحلية ولن يأتي ذلك الا بفضل استيجاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الاستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي:

الرعاية الاجتماعية: وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة وتتمثل في: الغذاء،الصحة،التعليم،السكن،التوظيف.

التأهيل الفني: يتمثل في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الانتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحت هذا الاطار عمليات التدريب الاعلام ، نشر الوعي الثقافي والفكري.

العوامل الاجتماعية:

من أهم العوامل الاجتماعية التي يمكنها عرقلة التنمية المحلية ما يلي:

النظم والأبنية الاجتماعية السائدة:

كنظام الملكية السائد في معظم المجتمعات المحلية والذي قد يقف أمام تنفيذ المشروعات التنموية، نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها واختلافالأسس التي تقوم عليها وكذلك نظام القرابة الذي يركز على الولاء في العائلة ويضعف روح التضامن الاجتماعي في المجتمع المحلي مما يولد المحسوبية والمحاباة وغيرها من الظواهر السلبية التي يكون سببها النظم والأبنية الاجتماعية السائدة في المجتمع المحلي.

التنظيم الديني:

حيث يمكن هذا العامل محفزا جيدا للتنمية المحلية كما يمكن أن يكون عائقا كبيرا يصعب تخطيه خاصة اذا تعارضت بعض مبادئه مع السياسات التنموية المتبعة في المجتمع المحلي، فالكثير من المشروعات التنموية لاقت الفشل الدريع بسبب تعارضها مع احدى القيم الدينية السائدة في المجتمع المحلي كانتاج بعض السلع المحرمة أو المنتجات المستنكرة من طرف الأفراد المحليين.

الصراع على السلطة داخل المجتمع المحلي:

بين السلطة التقليدية وبين الادارة القائمة على تنفيذ وتخطيط مشروعات التنمية المحلية مما يؤدي الى ظهور نوع من النزاع والشقاق الذي يجعلهم يحبدون الهدف الرئيسي الذي يفترض أن يكون تنمية للمجتمع المحلي وتحسين الحالة المعيشية لأفراده وترقية نوعية حياتهم.

- **العوامل الثقافية:**

يمكن تلخيص أهم العوامل الثقافية من شأنها عرقلة التنمية المحلية كما يلي:

التقاليد السائدة في المجتمع المحلي:

خاصة تلك التي تشجع على التمسك بالقديم وبكل ما تركه الآباء والأجداد مما يكون اتجاها سلبيا معارضا لكل تغيير أو تجديد أو تحديث بالاضافة الى تلك التقاليد التي تسلم وتؤمن بالقضاء والقدر دون أن تحاول بذل أدنى جهد لمحاولة تغيير الأوضاع والظروف نحو الأحسن وذلك بعكس ما تتطلبه التنمية من عمل وجد لمحاولة السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمة أفراد المجتمع.

المعتقدات السائدة لدى أفراد المجتمع المحلي:

تلعب المعتقدات لدى المجتمع دورا كبيرا في اعاقة برامج التنمية المحلية خاصة في مجال الزراعة التي تلقى فيها المشروعات الزراعية الحديثة مقاومة كبيرة من الأفراد المحليين نتيجة المعتقدات السائدة بينهم والتي تشجعهم على التمسك بالمحاصيل الزراعية القديمة وتجنب كل ما هو جديد.

العوامل النفسية:

ترتبط هذه العوامل أساسا بقبول التجديدات أو رفضها الشئ الذي يرجع الى مسائل نفسية تتمثل في ادراك الجديد وطريقة النظر الى القديم، فكثيرا ما لاقت مشروعات التنمية المحلية سواء في المناطق الحضرية أو الريفية أو الصحراوية الكثير من الاعتراض والمقاومة من طرف الأفراد نتيجة لظهور اتجاهات نفسية بينهم تتمثل في الأجهزة الحكومية التي تشرف على انجاز المشروعات وذلك لاعتقادهم أن الحكومة لا تهتم بمصلحة المواطنين بقدر ما تهتم بتحصيل الضرائب وتجنيد الشباب اجباريا، كما أن عدم تحقيق النتائج المرجوة من المشروعات التنموية في المجتمع المحلي أو تأخرها ولد احساسا أو شعور بعدم الرضا لدى السكان مما يزيد من فقدانهم للثقة في الهيئات الحكومية المشرفة.

فالعوامل النفسية جد مهمة في تحقيق وانجاح التنمية المحلية لذا يجب أخذها بعين الاعتبار عند القيام بأي مشروع تنموي لأنها من الممكن أن تشكل عائقا كبيرا في وجه تنمية المجتمع المحلي.

العوامل الاقتصادية:

تتعلق هذه العوامل أساسا بالخدمات التخطيطية الاقتصادية وتنفيذها كما ترتبط أيضا بظروف البيئة المحلية والموارد المتاحة فيها فاذا كانت العوامل الطبيعية المناخية في المجتمع المحلي غير ملائمة للنشاطات الزراعية والاقتصادية فان هذا يعتبر عائقا يصعب تخطيه لما يتطلبه من امكانات مالية وطاقات بشرية كبيرة قد تضعف من الجهد المبذول الذي يجب أن يوجد أساسا للتنمية المحلية، فكلما كانت البيئة الطبيعية والخصائص المناخية ملائمة للنشاط التنموي الفلاحي أو الزراعي أو حتى الانتاج كلما زاد مردود المشروعات التنموية والعكس يؤدي الى

العكس،فالبيئة الطبيعية تتدخل بقوة في تشكيل مختلف النظم الاجتماعية لأن العلاقة الأزلية قويةبين البيئة والمجتمع كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني ونقص الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية تشكل عائقا معتبرا أمام مجهودات التنمية المحلية خاصة أمام الحاح الأفراد المحليين على توفيرها وعزوفهم عن أي مشروع تنموي آخر لا يستجيب بشكل مباشر لهذه لاحتياجات وذلك لاعتقاد هؤلاء الأفراد لأنها تحتل الأولوية هذا بالاضافة الى الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة، مما يعرقل المسيرة التنموية في المجتمع المحلي التي تهدف أساسا الى اخراج أفراد من حالة الركود الة حالة الانتاج والتصنيع كما يمكن لعمليات التخطيط والتنفيذ أن تكون عائقا أساسا أمام التنمية المحلية خاصة اذا لم تبنى على الأسس العلمية المدروسة ولم تبنى على أولوية تلبية المطالب المحلية التي تشكل الهدف الأساسي لعملية التنمية المحلية في المجتمع

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية

تختلف اهداف التنمية في الهيئات المحلية كثيرا عن الأهداف العامة للدولة، فالهدف العام لها يرمي الى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع اضافة الى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.
2. القضاء على الفقر والجهل والتخلف ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القدرة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال وكذلك فك العزلة عن المناطق ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.
3. تعزيز القدرات العامة للمجتمع كبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع.
4. تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له واشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه ولأنه بامكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة اذا كانت تمس الاحتياجات والنقائص التي يعاني منها.
5. دعم الادارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بمشاريع النقائص التي يعاني منها.
6. تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية الى الحداثة.

7. توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الابداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد على الدولة وانتظار مشروعاتها.

8. ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلالها.

9. تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

10. جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تلك المناطق بحيث تتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية

1. المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنصوص بالأعباء الملقاة من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء الى الحكومة المركزية للحصول على الاعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود ادارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية وتوفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

ان توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

2. المقومات البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الانتاجية في نجاح التنمية المحلية فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة لأفضل استخدام وهو الذي يدير التمويل اللازم لاقامة المشروعات كما أنه هو الذي ينفذ المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

ان دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر اليه من زاويتين:

الأولى: هي أنه غاية التنمية حيث أن هدف التنمية هو الانجاز.

الثانية: أنه وسيلة تحقيق التنمية.

3. المقومات التنظيمية:

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للادارة المحلية الى جوار ادارة مركزية مهتمة بادارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية وتعرف الادارة المحلية بأنها < نقل وتحويل سلطة اصدار قرارات ادارية الى مجالس منتخبة من المعنيين>.

وعموما فان قيام نظام الادارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب منها:

-التخفيف من اعباء موظفي الادارات المركزية وقصرها على الأعمال الادارية المهمة.

-التنسيق بين الادارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

-ضمان سرعة الانجاز بكفاءة وفعالية والحد من الروتين بتبسيط الاجراءات

-زيادة قدرة الموظفين المحليين على الابداع والابتكار.

-اكتساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.

-ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

-استخدام اساليب ادارية مختلفة من تلك التي تطبقها الادارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.

خاتمةالفصل الثاني:

من خلال ما سبق نصل الى أن مفهوم التنمية المحلية كمصطلح يجمع بين الجهود الشعبية والحكومية ولذلك باتباع منهج قصد تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية وتحقيق التكامل بين المناطق والقضاء على الفقر والجهل وتحقيق النمو الاقتصادي.

وتتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص تفوقها عن أنواع التنمية الأخرى فهي تهتم بكل ما يخص المجالي المحلي ولا تتطلع الى المستوى الوطني متخذة بمجموعة من المبادئ مع وجود مجموعة من الركائز لضمان لتحقيق البرامج التنموية للوصول الى أهداف التنمية المحلية بطريقة سليمة وسريعة وذات قرارات رشيدة وفي هذا الفصل سنتطرق الى دراته حالة ولاية سعيدة، ومنه سنحاول تشخيص التنمية المحلية في ولاية سعيدة وذلك من خلال ابراز دورها في تحقيق التنمية المحلية.

ويعد هذا المصطلح حديث نسبيا، حيث كان التركيز على مصطلحات مثل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ الستينان القرن الماضي بدأ الاهتمام بمفهوم التنمية المحلية من خلال اهتمام الدول بالتسيير على مستوى المحلي وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي.

ونظرا لتعدد النظريات والدراسات الفكرية، فإن ايجاد تعريف موحد للتنمية المحلية يعد صعبا، وعموما يبقى الاتفاق على أن التنمية المحلية يعد صعبا، ولكن عموما يبقى الاتفاق على التنمية المحلية عملية اقتصادية واجتماعية، تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق الرفاهية للأفراد المجتمع بمشاركة المجتمع المحلي والدولة.

الفصل الثالث:

دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية
دراسة حالة ولاية سعيدة

المبحث الأول: آليات الولاية في تحقيق التنمية المحلية:

تعتبر الولاية الادارية المكلفة بتحقيق التنمية المحلية في الولاية، ولذلك في يمكننا دراستها على أنها أداة لتحقيق التنمية المحلية، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث الى صلاحيات هيئات الولاية في مجال التنمية المحلية واهم مصارها المالية التي تستقبلها في تمويل التنمية المحلية وفي الاخير الرقابة على الولاية وذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن ولاية سعيدة

سعيدة تقع في الشمال الغربي للجزائر يحدها شمالا ولاية معسكر، ولاية سيدي بلعباس غربا، وولاية تيارت شرقا، ومن الجنوب ولايتي النعامةوالبيض. انبثقت من التقسيم الإداري للولايات سنة 1985.وتنقسم إلى 16 بلدية موزعة على 06 دوائر ومقر الولاية هو مدينة سعيدة

وكان اسمها السابق مدينة العقبان.سماها الامير عبد القادر بسعيدة نسبة إلى امرأة صالحة اسمها "لالة سعيدة".

تتميز المدينة بطابع خاص ومميز فهي منطقة استراتيجية بالدرجة الأولى وصناعية بالدرجة الثانية ومنطقة عبور بحيث تشكل بوابة الصحراء، وبها مناطقتان صناعية (عين الحجر – الرباحية).

وتعتبر الولاية ذات مناخ قاري مما يجعل منها منطقة فلاحية، باردة شتاءا وحارة صيفا.

تعرف أيضا بوزير الداخلية سابقا وقائد ناحية عسكرية ابان الثورة الجزائرية : مدغري أحمدكما تشتهر بمركباتها الصناعية منها مركب السيللوز والورق بالرباحية وفريقها مولوديةسعيدة لكرة القدم الذي كان ينشط في بطولة القسم الأول وفريق المولودية لكرة اليد من أكبر دوائرها سيدي بوبكر بها أكبر وأقدم ساعة شمسية على مستوى قارة أفريقيا

المجال السياحي

من أشهر فنادقها الفرسان أربعة نجوم. تشتهر المدينة سعيدة بحماماتها المعدنية :

- حمام ربي.
- حمام سيدي عيسى.
- حمام عين السخونة.

المطلب الثاني: صلاحيات هيئات الولاية لتحقيق التنمية المحلية

الصلاحيات التنموية للمجلس الشعبي الولائي:

يعتبر المجلس الشعبي الولائي الهيئة التداولية في الولاية وله صلاحيات تنموية عدة سنحاول حصرها من خلال ما حددت قانون الولاية 12-07يعتبر المرجع الرئيس الذي تبقى عليه كل صلاحيات والقرار التنموية للمجلس الشعبي الولائي .

تساهم مع الدولة في ادارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادي والاجتماعي والثقافية وحماية البيئة وكذلك حماية وترفيه وتحسين الاطار المعيشي للمواطن

حيث يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في اطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات وتداول في مجال:

- الصحة العمومية.
- السياحة الاعلام الاتصال.
- الشباب الرياضية والتشغيل.
- حماية البيئة.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال السكن:

فيدخل المجلس الشعبي الولائي من خلال:

- يساهم في انجاز برامج السكن.
- تجديد واعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية.
- الحفاظ على الطابع المعماري.

انقضاء على السكن الهش وغير صحي ومحاربته بتشاور مع البلديات وبالإضافة لموجود لجان دائمة او خاصة يمكن للمجلس الشعبي انشائها بعد مداولة.

فيشكل المجلس الشعبي الولائي من بين اعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصاته ولا سيما المتعلقة بما يلي:

- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.

•الاتصال وتكنولوجيا الاعلام.

•تهيئة الاقليم والنقل.

ويمكنه أيضا تشكيل لجان خاصة لدرامة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية.

فتشكل لجان الدائمة أو الخاصة عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي الولائي بناء على اقتراح من رئيسه أو الأغلبية المطلقة لأخصائية .

ان وسيلة لجان الدائمة والخاصة جد هامة لتلبية حاجات المواطنين المحليين ،حيث أن هذه اللجان تابعة للمجلس الشعبي الولائي الذي لديه صلاحية انشاء لجان تهتم بأمر معين.

صلاحيات التنموية للوالي:

يمارس الوالي سلطات كثيرة سواء بإشارة ممثلا للدولة أو باعتباره ممثلا للولاية وهينة تنفيذية ، وباعتبار الولي هو ممثل الدولة ومنوب الحكومة على مستوى الولاية ، وبالتالي فمنصب الوالي له مركز قانوني أساسي في التنظيم الاداري اللامركزي.

حيث سعى قانون الولاية الى تعزيز سلطة الوالي ومعالجة حالة الأنسداد في المجلس الشعبي الولائي فالنظر الى الطبيعة القانونية المزدوجة لمركز الوالي فإنه بذلك يتمتع بالازدواجية في الاختصاص تتمثل في كونه ممثل للدولة من جهة وممثلا للولاية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: مصادر الولاية في تمويل التنمية المحلية

يعتبر الجانب المالي من الجوانب الهامة التي يبقى عليها القرارات التنموية فأي قرار تنموي محلي يستند الى مالية معينة يحول بها المشروع ولهذا سنحاول أهم المصادر المالية المحلية للولاية وأهم مشاكلها ونذكر من بين أهم الشروط الواجب توفرها في الموارد المحلية.

سهولة ادارة الموارد ، ويقصد بها تقدير وعاء الموارد وبتخفيض تكلفة تحصيلية أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل ممكنة.

ذاتية الموارد بمعنى أن تشكل الوحدة المحلية بسلطة تقدير سعر المورد المحلي، من حيث ربطة وتحصيله ومن ذلك يمكن تصنيف الموارد المحلية الى موارد ذاتية مطلقة وموارد ذاتية نسبة وموارد خارجية.

وعموما فان جهاز تمويل التنمية المحلية في الجزائر يشمل المصادر المالية المتاحة على المستوى المحلي وبالإضافة الى المصادر التي يمكن الحصول عليها من جهات غير محلية والتي تصنف حسب العديد من المختصين في مجال المالية العامة الى مصدرين أساسين.

التمويل الداخلية:

وقد أعطى المشرع الجزائري صلاحيات مالية للبلديات وأخرى للولاية وذلك من خلال أن البلدية لها بعض الموارد الداخلية تتفرد بها وأخرى تشترك مع الولاية.

الرسم العقاري: يعتبر اهم الموارد المالية الضريبة للبلدية.

الرسم التطهيري: يؤسس سنويا على الملكيات المبنية المتواجدة بالبلدية والتي تتوفر على مصالح لازمة القمامات المنزلية.

الرسم على الذبح: وهو رسم غير مباشر يستحق لصالح الجماعات المحلية وهو ضريبة غير مباشرة لأنه يفرض على المنتوجات الاستهلاكية.

رسم الاقامة: ينطق على الأشخاص غير مقيمين في البلديات السياحية ويقتص هذا الرسم من المتمثلين في المنتجعات الخاصة ومن الفنادق والنزل.

الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم: استحدث هذا الرسم لفائدة البلديات في قانون المالية لسنة 2006وتم تحديد قيمة الرسم 12.500دج عن كل طن من الزيوت.

الرسم على الاطر المطاطية: وهو رسم استحدث بموجب المادة 06من قانون المالية لسنة 2006 وهو رسم يطبق على الأطر المطاطية الجديدة المحلية أو المستوردة.

أهم الموارد المالية الخارجية:

للولاية عدة مصادر مالية خارجية يمكن اعتبارها من أهم موارد الولاية، خصوصا وأن الولاية تعاني من نقص الموارد المالية وهذا ما يجعل الموارد الخارجية مصدر أساسيا في تمويل المشاريع التنموية بعض النظر عن درجة استقلالية الولاية عن الدولة ومن أهم المصادر التمويلية الخارجية للولاية يمكن ان نذكر .

الصندوق المشترك للجماعات المحلية: يعرف بأنه مؤسسة ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهو تحت وزارة الداخلية والجماعات المحلية ويتمثل دورة في الآتي:

- يوفر صناديق التضامن والضمان للجماعات المحلية.
- يقدم مساعدات مالية للجماعات المحلية.
- يقدم للولايات والبلديات امانات مالية لتحقيق مشاريع التعمير.
- تنظيم التدريب و الملتقيات.

القروض: هو وسيلة هامة في يد الجماعات المحلية لتحقيق اهداف التنمية من خلال المصدر المالي نتيجة هذه القروض.

الاعلانات الحكومية: تلعب دورا هاما في تمويل المحلي وذلك عن طريق تأمين قواعد الرقابة والشروط القانونية.

المطلب الرابع: الرقابة على الولاية كآلية لتفعيل التنمية المحلية

لقد اقتبس المشرع الجزائري نظام الرقابة على الجماعات المحلية من نظام الرقابة الادارية المشددة المعمول بها في النموذج الفرنسي التقليدي .

الرقابة على الولاة:

يقتضى مبدأ المشروعية في دولة القانون وجوب خضوع أعمال السلطة التنفيذية للرقابة ومطابقة هذه الاعمال مع القوانين والتنظيمات ومبادئ المشروعية فائز المشرع الجزائري جواز خضوع المجال السلطات الادارية لرقابة القضاء الاداري.

تتميز الرقابة القضائية التي تطبق على أعمال الولاة عن باقي أعمال السلطات الادارية بكونها اسندت لجهة قضائية ادارية خاصة و التي تتمثل في الفرق الادارية الجهوية، واستنادها نوعيا على المادة 07من قانون الاجراءات المدنية

الرقابة على المجلس الشعبي الولائي:

تمارس السلطة المركزية رقابة ادارية في المجلس الشعبي الولائي وقد تضمن معظم القوانين المختصة بالإدارة المحلية عدة حقوق تمثل سلطة الوصاية على ذات المجالس بينهما سلطة الحل الذي أهم هذه الحقوق

الرقابة على الأعمال:

تخضع مداولات المجلس الشعبي الولائي للعديد من صور الرقابة من قبل وزارة الداخلية أما قرارات الوالي تتمثل للدولة فانها تخضع لرقابة السلطة المركزية وصور الرقابة على اعمال الولاية تتمثل في التصديق والالغاء

الرقابة على الاعضاء:

يحق للإدارة المركزية كجهة وصاية القيام برقابة اعضاء المجلس الشعبي الولائي وذلك بتوقيفهم أو احالتهم أو قصائهم.

المبحث الثاني: برنامج التنمية لولاية سعيدة(أهم المؤشرات)

بفضل الأموال الهامة التي رصدتها الدولة لمختلف البرامج التنموية عرفت ولاية سعيدة خلال السنوات الأخيرة تحولات اجتماعية واقتصادية ايجابية من خلال برامج تنموية عامة برنامج تنمية مناطق الهضاب العليا خاصة حيث استفادت الولاية من اغلفة مالية جد معتبرة .

المطلب الأول: الطاقة والموارد المائية

ارتفعت نسبة الربط بالكهرباء سنة2012الى97.50%لتغطي 66.201مسكن بعدما كانت سنة 2011في حدود 97.12%أما بخصوص لبرنامج الاستعجالي صيف 2013 الذي يهدف على تفادي انقطاعات الكهربائية فقد استفادت ولاية سعيدة من انجاز 90محول كهربائي تم وضعه قيد الخدمة شهر أوت الفارط

كما عرفت شبكة الغاز توسعا حيث ارتفعت نسبة الربط الاجمالي بالغاز الطبيعي لتبلغ 66.25%وهي تغطي 44155مسكنا، بعدما كانت 65%سنة 2011 حيث تم ربط 24 تجمع سكاني ثانوي من اصل 36 المبرمجة

الموارد المائية:

سجل تطور نوعي في هذا المجال حيث بلغت نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب 98% مقارنة بـ97%سنة 2011(المعدل الوطني 80.00%) واستقرت النسبة اليومية للاستهلاك الفردي في حدود 165 لترا يوميا وبخصوص انشغال مواطني ولاية سعيدة حول نوعية مياه الشرب أخذ هذا الانشغال بعين الاعتبار حيث تم التكفل بتحسين نوعية هذه المياه، ابتداءا من شهر أوت الفارط بعد استلام مشروع عملية مزجها المياه انطلاقا من آبار عياطة (عين الزرقاء) وعين الحجر.

المطلب الثاني: الفلاحة والغابات

يعتبر هذا القطاع المنبع الاساسي لاقتصاد الولاية من حيث القيمة المضافة ومصدر هام في ميدان التشغيل حيث يبلغ عدد العاملين به 52433حاليا

وفي هذا الاطار وصلت المساحة الفلاحية القابلة للاستغلال (SAU) الى 308206هكتار سنة 2012

كما سجل مايلي:

توسع نشاط غرس الاشجار المثمرة من 6190هكتار سنة 2011 الى 6250 هكتار حاليا.

المساحات المسبقة تقدر من 8730 هكتار سنة 2011 الى 9662 هكتار سنة 2012 كما تسعى الى تفعيل عملية استصلاح الأراضي الفلاحية بكل من بلديات سيدي أحمد بسماحة مقدرة 3500هكتار والمعمورة مقدرة بـ4400هكتار

أما فيما يخص قطاع الغابات وبالإضافة الى تنفيذ برنامج 2011 عمدت مصالح الولاية إلى اتمام برنامج عمليات التشجير حيث وصلت المساحة الاجمالية التي مستها هذه العمليات سنة 2012الى 1249هكتار والاضافة الى:

- صيانة الفرس على مساحة 550هكتار.
- اشغال تصحيح المجاري بحجم 1600متر مكعب.
- غرس اشجار الزيتون 11هكتار.
- غرس التين الشوكي 06 هكتار.

المطلب الثالث: التربية والتعليم العالي

التربية: أن المجهودات التي بدلت في هذا القطاع سمحت برفع نسبة المتمدرسين التي وصلت إلى 98.06% نسبة 2012 بمقابل 87% في سنة 1999، حيث تم تسجيل 79927 متمدرس يسهر على تأطيرهم 6727 مؤطر تربوي وإداري أما بالخصوص الصحة المدرسية تم الوصول إلى 16 وحدة للكشف والمتابعة الصحية، مما سمح بتغطية شاملة لكامل التراب الولاية.

وقصد تسهيل تنقل التلاميذ تم توفير 94 حافلة لنقل المدرسي، كما يجرى انجاز 14 مجمع مدرسي، 6 متوسطات و9 ثانويات مما يسمح من دون شك من تحسين مختلف مؤشراه ، حيث تم استلام خلال الدخول المدرسي 3 ثانويات 3 مجمعات مدرسية ومتوسطة، و35 قسم توسعة، 3 مطاعم مدرسية.

التعليم العالي:

كما شهد قطاع التعليم العالي قفرة نوعية من حيث الهياكل البيداغوجية الاستقبال وكدا التأطير حيث تضاعفت قدرات ايواء من 3900 سرير سنة 2010 الى 750سرير حاليا كما تعززت الهياكل البيداغوجية 12200مقعد

أما بالنسبة لتأطير يسجل ارتفاعا محسوبا حيث بلغ عدد الاساتذة 624 أستاذ حاليا عوض 473 سنة 2010 جانب تعداد الطلبة عرف الدخول الجامعي الحالي النجاة 10244 طالب من بينهم 2300طالب جديد، كما يرتقب استلام عمادة الجماعة ،قاعة المحاضرات الكبرى هذا بالإضافة الى مشروعي انجاز

8000مقعد بيداغوجي 4000سرير حيث تم عرض الدراسة الأولية لها تبين العمليتين بمقر الجامعة خلال النصف الأول من شهر أكتوبر 2013

المطلب الرابع: الأشغال العمومية والسياحة

الاشغال العمومية: بشبكة طرقات تمتد على مسافة 1675كلم، يحتل هذا القطاع مكانة استراتيجية حيث عرف حركة تنموية متسارعة من خلال تجسيد أغلبية المشاريع الموجهة له، تمحورت أساسا حول تطوير المنشآت تهيئتها وصيانتها، حيث تم انجاز خلال الفترة (2012-1999)ما يلي:

الطرق الوطنية:29.6كلم

الطرق البلدية:399كلم

كما تم تأهيل اعادة الاعتبار وعصرنة

الطرق الوطنية 375كلم

الطرق الولائية323كلم

الطرق البلدية 472كلم

وبالإضافة الى ذلك فقد تم انجاز 11 منشأ فني12 وحدة للعتاد لفائدة الخطيرة الجهوية للأشغال العمومية وبناء 12دار للصيانة والترميم ومن المرتقب تحقيق مشاريع هامة خلال الخماسي الجاري ويتعلق الأمر ب:

- انجاز الطريق الرباط بالطرق المزدوج شرق-غرب انطلاقا من معسكر
- انجاز الطريق الرابط بالطريق المزدوج شرق –غرب انطلاقا من سيدي بلعباس
- ازدواجية الطريق بن سعيدة وبلدية الحساسنة

السياحة:

ان العملياتالجاري انجازها على هذا المستوى القطاع يمكن اجمالها في:

- انجاز تجهيز مركز الاعلام والتوجيه السياحي بسعيدة
- انجاز اشغال تهيئة منبع حمام ربي
- الدراسة المتعلقة بمخطط التوجيهي للتنمية السياحة لولاية سعيدة

انجاز وتجهيز مقر مديرية السياحة مع السكن الوظيفي في بلدية سعيدة

- منطقة التوسع السياحي بمناطق حمام ربي "غابة العقبان" عين السخونة
- انجاز وتجهيز مركز الاعلام والتوجيه السياحي في منطقة حمام ربي

•تهيئة منطقة التوسع السياحي بمنطقة تيفريت

أما الربط بشبكة الرصف الصحي فقد استقرت في حدود 97% المعدل الوطني كما ارتفعت نسبة المياه المستعملة من 07% سنة 1999الى70% حاليا مع الاثارة أن حجم المياه المعالجة حاليات يبلغ 37927م3/يوميا وفي اطار حماية مدينة سعدية من الفيضانات تجرى الاجراءات للانطلاق في عملية هامة تخص اعادة تهيئة واد سعيدة بغلاف مالي مقدر ب500مليار سنتيم حيث يوجد دفتر الشروط الخاص بالعملية على مستوى وزارة الموارد المالية.

المطلب الخامس: الشباب والرياضة

يقوم هذا الاقطاع بتنفيذ هذا البرنامج يهدف أساس إلى ستتمار الوقت للشباب قصد توجهه توجيا صحيح من خلال نشطات تربوية اجتماعية وترفيهيةهادفة تمكنه من استغلال الوقت لبناء شخصيته وادماجه في الحياة الاجتماعية عن طريق نشاطات ثقافية ، عليمة ، ترفهية.

لهذا وفرت المصالح الولائية مجموعة من الهياكل الهامة تم انجازها في السنوات الماضية من اجل تحقيق الاهداف المسطر وعددها 26 هيكل، مؤطر ومجهز في حالة نشاط

وسعيا لتعزيز والتدعيم حضرة الهياكل الرياضية يهدف ضمان ادماج حقيق للشباب في الوسط التربوي العلمي والترفيهي وكذا ممارسة الرياضة بشكل واسع عبر كل مناطق الولاية بما فيها التجمعات السكانية الثانوية ، استفادة الولاية من مشاريع هامة تم التحضير للإجراءات الإدارية لتجسدها وهي:

-مركب جواري رياضي بترسين.

-بيت للشباب بيوب

-قاعدة متعددت النشاطات بواد فاليط

- قاعة متخصصة حاسي العبد

- دار للشباب بدوي ثابت

خاتمةالفصل الثالث:

في هذا الفصل تطرقنا الى دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال أهم الانجازات التي حققنها الولاية في اقليمها المحلي من خلال أهم القطاعات مثل الصحة السكن، التشغيل..)الا أن هذه الانجازات لم تكن في مستوى تطلعات المواطن باعتبار أن الولاية مجموعة من الموارد والامكانات تجعل منها اكثر فعالية ، فالتنمية المحلية في ولاية سعيدة توجه مجموعة من العوائق والصعوبات تحول دون تحقيقها

خاتمة عامة

الخاتمة عامة:

من خلال دراستنا لموضوع التنمية المحلية أمكننا لأن نستخلص أنه لا يوجد اطار مرجعي متفق عليه لمفهوم التنمية المحلية فهي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي يخص مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد مستمدة ، من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الأسلوب يقوم على احداث تغيير حضاري في طريقة التفكير عن طريق اثارة وعي البيئة المحلية بشرط أن يكون ذلك الوعي دائما على أساس المشاركة في التفكير ، والاعداد والتنفيذ من جانب اعضاء المجتمع المحلي في كل المستويات الادارية والعملية، ذلك أن التنمية المحلية تشمل كافة المجالات الاقتصادية الاجتماعية وحتى السياسية كما قمنا بمحاولة قياس دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر وتحيد ولاية سعيدة فالملاحظ أن معظم الانجازات التنموية في ولاية سعيدة كانت انجازات فوقية– حيث لم تحقق الفعالية المرجوة منها، وهذا راجع لعدة أسباب من أهما نقص الموارد الداخلية للولاية مما يجعلها تعتمد على الاعانات الحكومية

ومن أهم التوصيات المقترحة من أجل تفعيل دور الولائي في تحقيق التنمية المحلية نذكر منها:

- الاعتماد على الكفاءات الموجودة بالولاية لتسير عملية التنمية
- إعادة الثقة بين الرئيس والمرؤوس
- إعادة الاعتبار لتكفل العمل الاجتماعي والإبداع وبهذا ضرورة توحيد كل الجهود لتحقيق التنمية المحلية
- توفير الحوافز المادية والمعنوية لجلب الاطارات والكفاءات الموجودة في الولاية بدل توجهها نحو القطاع الخاص
- تثمين دور الاعلام وجعله حافز للتنمية
- يجب على الولاية أن تلجا الى الاستثمار المنتج للثروة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

1. الجندي مصطفى ، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها. الإسكندرية: منشأة المعارف،1987
2. حداد ريمون ، "نظرية التنمية المستدامة"، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، 2006
3. حسني السيد " التنمية والتخلف" دراسة تاريخية بنائية، القاهرة: دار المعارف ، 1989
4. خاطر أحمد مصطفى، تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع،
5. خيضر محمد ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2004
6. رشوان حسن عبد الحميد احمد " علم الاجتماع" جامعة الاسكندرية، كلية الآداب ، 2009
7. السبتي وسيلة ،" تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب –دراسة حالة بسكرة– ".رسالة ماجستير ،جامعة2005
8. شنطاوي علي فاطر ، قانون الادارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان الاردن،2002،
9. عبد اللطيف رشاد أحمد ، أساليب التخطيط للتنمية. الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2002 ، مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية.الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع. والنشر والتوزيع، 2005
10. لقاضي عبد الحميد ، دارسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ج م ع، 1972
11.حمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير. القاهر ة: دار السحاب للنشر. والتوزيع، 2008
12.حمود منال طلعت ، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2003
13. المخادمي عبد القادر: الاعلام والتنمية" الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع ، 2003

14. المعشر هارون وآخرون، ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي، التجارب القطبية العربية، الجزء الثاني،. الأردن، 1980
15. غربي علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة" ط2، القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع، 2003

مذكرات

□مودع منال ، "تمويل التنمية المحلية في ظل الإصلاحات الجبائية". رسالة ماستر،(جامعة محمد خيضر، كلية العلومالاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، 2010-2011